

أهمية دور البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية لمرحلة دراسة الجدوى
المالية ومرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية
دراسة ميدانية على المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية

**The importance of the role of data, accounting information and
financial reports
for the stage of financial feasibility study and the stage of
financial evaluation
Of industrial investment projects
A Field study on Saudi industrial investment projects**

عبدالشكور عبدالرحمن موسى الفرا .
المملكة العربية السعودية _ جده

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية دور البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية في مرحلة دراسة الجدوى المالية ومرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إلقاء الضوء على الجوانب النظرية للبيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية، ومرحلة دراسة الجدوى المالية، ومرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية. واستخدم الباحث الاستبانة أداة رئيسة لجمع بيانات الدراسة، وقد تم اختيار عينة عشوائية بحجم (70) من المدراء الماليين ورؤساء الحسابات في المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية، واستخدم الباحث برنامج (SPSS) للتحليل الإحصائي، وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة واختبار One-sample T.test في تحليل بيانات الدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. تساهم البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية في تخفيض درجة المخاطر التي قد تتعرض لها المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية، أن تقييم المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية لا يعتمد على طريقة واحدة وإنما يتطلب التكامل بين مختلف الطرق والأساليب العلمية للتقييم المالي.

ومن أهم توصيات الدراسة. ضرورة الاستمرار في تطوير وتحديث نظام المحاسبة الإدارية في المشروعات الاستثمارية الصناعية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتوفير البيانات والمعلومات الملائكة والمناسبة والتحليلات لمساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة، ضرورة استخدام الطرق والأساليب العلمية الكمية الحديثة في عملية التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية.

الكلمات المفتاحية: البيانات والمعلومات المحاسبية، التقارير المالية، مرحلة دراسة الجدوى المالية، مرحلة التقييم المالي، المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية.

ABSTRACT

This study aims to identify the importance of data, accounting information and financial reports in the stage of financial feasibility study, and financial evaluation of Saudi investment industrial projects, and to achieve the objectives of the study adopted the researcher on the descriptive analytical method by shedding light on the theoretical aspects of the subject of data, accounting information and financial reports and the stage of financial feasibility study, the stage of financial evaluation of industrial investment projects. The questionnaire was used as a main tool for collecting study data. A random sample of (70) financial managers and chiefs accountant was selected in Saudi industrial investment projects. The researcher used the (SPSS) program for statistical analysis, using the arithmetical averages, standard deviations, percentages, degree, and One-sample T.test.

The main finding of the study are: Accounting information, data and financial reports contribute to reducing the degree of risk to which investment projects may be exposed, the evaluation of industrial investment projects does not depend on one method but rather requires the integration of difference methods and scientific methods for the financial evaluation of investment projects.

The study also recommendations, the most important ones are: The need to continue to develop and modernize the administrative accounting system in the industrial investment projects and the benefit from modern technology to provide data and information angels and appropriate analysis to help the management in making sound investment decisions, the need to use modern scientific and quantitative methods, in the process of financial evaluation of Saudi industrial projects.

Key words: Accounting data and information, financial reports, financial feasibility study phase, financial assessment stage, Saudi industrial investment projects.

المقدمة:

تتسم المعلومات المحاسبية بخصائص معينة تحكمها أسس وقواعد استقر العرف المحاسبي على إثباتها والاعتراف بها، كما تحظى مرحلة دراسة الجدوى المالية بأهمية وعناية كبيرة لأنها تقوم بترجمة مراحل دراسة الجدوى التسويقية والفنية إلى أرقام تكاليف وإيرادات، وأن عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية يجب أن ترتبط بأهداف المشروع فالأساس في إختيار المشروع الاستثماري واتخاذ القرار هو وجود عدة بدائل استثمارية متاحة يتم تقييمها بالمفاضلة بينها، لهذا يجب أن تخضع كافة المشروعات الاستثمارية إلى عملية تقييم بشكل منهجي ونظامي، وأن سلامة إعداد مرحلة دراسة الجدوى

المالية ومرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية يعتمد على مدى توافر البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية المناسبة والملائمة للمشروع الاستثماري، مما يساعد إدارة المشروع في القيام بعملية التخطيط والتقييم والرقابة واتخاذ القرار السليم.

مشكلة الدراسة:

مرحلة دراسة الجدوى المالية ومرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية تدور حول تخطيط وتوجيه وتنظيم ومتابعة تأمين الاحتياجات من الأموال من مصادر التمويل المختلفة، وإدارة وتوظيف وتشغيل هذه الأموال في النشاط الاقتصادي للمشروعات الاستثمارية وبما يعظم من نتائجها ويحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن في ظل الظروف والبيئة المحيطة بها. وأن البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية المناسبة والملائمة تساعد في إعداد دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية، وأن طرق التقييم المالي تساعد متخذي القرار الاستثماري في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتاحة واختيار أفضلها.

يعتبر قرار الاستثمار سليماً إذا كان قادراً على تحقيق أهدافه الأساسية، لذا يجب أن تعتمد مرحلة دراسة الجدوى المالية ومرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية على البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية السليمة والملائمة والكافية. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية.

- ما أهمية دور البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية في مرحلة دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية؟
- ما أهمية الطرق والأساليب العلمية المستخدمة في مرحلة التقييم المالي في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها العلمية كونها مساهمة في بيان أهمية مرحلة دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية، وإبراز الدور الحيوي والهام الذي تؤديه البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية الملائمة في مرحلة دراسة الجدوى المالية ومرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية لاتخاذ القرار الاستثماري، وأنها وسيلة علمية تساعد في الوصول إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة. وتكتسب الدراسة أهميتها العملية من خلال حاجة المشروعات الصناعية السعودية المتزايدة إلى هذا النوع من الدراسات التي تبين الإطار العلمي والمنهج العملي لترشيد قرارات الاستثمار، كما أنها تجنب المستثمرين المخاطر وتحمل الخسائر خاصة في المشروعات الاستثمارية التي تحتاج إلى أموال ضخمة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. التعرف على دور البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية.
2. مدى مساهمة النظام المحاسبي في توفير البيانات والمعلومات والتقارير المالية المناسبة والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
3. مدى الاعتماد على البيانات والمعلومات والتقارير المالية المناسبة والملائمة في مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية في المشروعات الصناعية السعودية.
4. تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في الارتقاء بعملية اتخاذ القرارات الإدارية السليمة في المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية.

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة مدى صحة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية وبين مرحلة دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الطرق والأساليب العلمية وبين كفاءة عملية التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية.

منهجية الدراسة:

إتساقاً من أهداف الدراسة وفرضياتها قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تناولت الدراسة إطارين رئيسيين: إطار نظري يشتمل على مراجعة المراجع العلمية والدراسات العلمية المختلفة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتعويضه بالاسهامات العلمية التي قدمتها تلك المراجع والدراسات. أما الإطار الثاني فميداني تحليلي اعتمد على جمع البيانات والمعلومات من خلال تصميم استبانة اشتملت على جزأين: الجزء الأول يشتمل على البيانات الشخصية للمستجوبين والتي تتعلق بالعمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة. والجزء الثاني فقرات الاستبانة البالغ عددها (13) فقرة موزعة على محوران. المحور الأول يتعلق بالبيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية لمرحلة دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية ويشتمل على عدد (8) فقرات. والمحور الثاني يتعلق بالطرق والأساليب العلمية لمرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية ويشتمل على عدد (5) فقرات.

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

- البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية.
- الطرق والأساليب العلمية.

المتغيرات التابعة:

- مرحلة دراسة الجدوى المالية.
- مرحلة التقييم المالي.

الدراسات السابقة:

تطرقت مجموعة من الدراسات سابقة الإنجاز إلى مواضيع شبيهة بموضوع هذه الدراسة، وتتمثل المهمة منها في الآتية:

دراسة: فارس، وريمه (2018):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير وأهمية المعلومات المالية خاصة التي تتضمنها التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي للمستثمرين الأفراد، ومدى اعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية بهذه السوق. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. وجود أثر كبير للمعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية بسوق عمان المالي، وأن المستثمرين يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية ويتأثرون بشكل كبير بتقارير مراقبي الحسابات وتقارير مجلس الإدارة، كما يجدون أن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية واضحة ومفهومة وكافية لغرض اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

دراسة: بوقندورة (2017):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية في مؤسسة مطاحن سيدي أرغيس بالجزائر. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. تستخدم مؤسسة مطاحن سيدي أرغيس قائمتين فقط لمعالجة المعلومات المحاسبية هما: الميزانية وجدول حسابات النتائج وذلك للحصول على المعلومات المحاسبية، وأن هذه القوائم مطلوبة من قبل الكثير من الجهات.

دراسة: هلاي، وعمران (2016):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال توفرها على مجموعة من الخصائص لمساعدة مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، تقصي الشفافية لدى المؤسسات.

دراسة: نصر (2014):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية استخدام المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية القرار وتوفير المعلومات المحاسبية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وتحديد المعلومات غير المحاسبية التي يستعين بها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ودرجة اعتمادهم عليها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن المستثمر بسوق الخرطوم للأوراق المالية يعتمد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراره الاستثماري، وتقليل مخاطر الاستثمار يعتمد بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

دراسة: عبدالمالك (2013):

هدفت هذه الدراسة إلى إقامة الدليل العلمي وبأسلوب كمي على مدى جودة وصلاحيّة المشروع المقترح إقامته، والقرار المطلوب اتخاذه، ومحاولة ترشيده باستخدام عدد من معايير التقييم. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. تعتبر دراسة الجدوى المالية لازمة ومطلوبة للحكم على جدوى المشروع، فلا معنى ولا قيمة لدراسات الجدوى دون استكمال دراسة الجدوى المالية، يتم تقييم المشروعات الاستثمارية في حالات التأكد وفي حالات عدم التأكد والمخاطرة باستخدام جملة من المعايير.

دراسة: زيرار (2013):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري في دراسة حالة لقرض استثماري لدى البنك الوطني الجزائري، والتعرف على أهمية دراسات الجدوى المالية وأهمية تطبيقها، والتعرف على المعايير المستخدمة في المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية وترشيد القرار الاستثماري. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن دراسة الجدوى المالية هي أداة لها دور في عملية تقييم ومعرفة مدى صلاحية المشروع الاستثماري، تعتبر عملية التقييم أساس فشل أو نجاح المشروع الاستثماري، فكل قرار استثماري يتوقف على طرق اختيار البدائل والمكونات لتقييم الجدوى المالية.

دراسة: باعكضة (2012):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير الأولية على أسعار الأسهم، دراسة تطبيقية على سوق الأسهم السعودي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن سوق الأسهم السعودي لم يتأثر بالإعلان عن التقارير المالية الأولية ذات الأخبار الجيدة، في حين تأثر بالإعلان عن التقارير المالية الأولية ذات الأخبار السيئة، هناك تباين في استجابة السوق للإعلان عن التقارير المالية الأولية ذات الأخبار الجيدة والسيئة بين فترة مالية وأخرى.

دراسة: مزار (2011):

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية ودورها في تحقيق الكفاءة في المشروعات الصناعية، دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن دراسات الجدوى مهمة وضرورية فهي تساعد في تحقيق التخصص الكفاء للموارد وتجنب المستثمر تحمل الخسائر وضياح الموارد.

دراسة: المجهلي (2009).

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة الإطار الفكري والمفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وتوضيح أثرها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات دراسة حالة مؤسسة اقتصادية باليمن. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. تُوفر التقارير المالية التي تنشرها الشركات التجارية في اليمن معلومات محاسبية ملائمة وتؤثر في اتخاذ القرارات، وأن التقارير المالية مازالت تُشكل المصدر الأساسي لمتخذ القرار.

دراسة: مداحي (2009):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية في الجزائر. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن نظام المعلومات المحاسبية من أكثر مصادر المعلومات قدرة على إنتاج تقارير وقوائم مالية تحظى بثقة المجتمع المالي، وأن النظام المحاسبي يشتمل على جميع البيانات والمعلومات المحاسبية التي تعكس بصدق الأحداث الاقتصادية ذات الصلة بالمؤسسة.

دراسة: Martani and Khairurizka (2009):

هدفت هذه الدراسة إلى اختيار مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لتفسير عوائد الأسهم، استخدمت الدراسة الربحية والسيولة والنفوذ ونسبة السوق والحجم والتدفق النقدي، كتغيرات للمعلومات المحاسبية، فيما استخدمت العوائد غير العادية التراكمية وعوائد السوق المعدلة كمتغيرات لعوائد الأسهم، استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الإنحدار الإحصائي، وشملت عينة الدراسة الشركات المدرجة في الصناعات التحويلية التي بدأت نشاطها بين (2003-2006) في سوق الأسهم الأندونيسي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الربحية، وسرعة دوران الأسهم ونسبة السوق لها أثر هام على عوائد الأسهم.

دراسة: Laura L.v.eldkamp (2005):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام المعلومات المالية في تعزيز وزيادة قيمة الأصول المالية، طبقت هذه الدراسة على (23) سوقاً مالياً. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن قيمة الأصول ترتبط مباشرة بالمعلومات المالية حولها بحيث أنه كلما توفرت المعلومات المالية وساعدت على الحد من درجة المخاطرة للأصل المالي كلما زادت قيمة هذا الأصل، وكلما قلت المعلومات المالية المتعلقة بالأصل المالي كلما قلت قيمته.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العديد من العناصر الرئيسة والثانوية المرتبطة بدراسة الجدوى الاقتصادية، ومدى العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية وقرارات الاستثمار، وتقييم أداء المشروعات الاستثمارية باستخدام المؤشرات المالية. وقد كانت النتائج مؤيدة لأهمية الاعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة وفقاً للبيئة التي أجريت فيها الدراسة.

وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة وقد تميزت عن غيرها كونها تركز على أهمية دور البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية في مرحلة دراسة الجدوى المالية ومرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية. مما يستوجب الوقوف على أهمية دور البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية في المساعدة على اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة.

1/ : الإطار النظري:

1/1: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية.

يمثل نظام المعلومات المحاسبية بنك البيانات والمعلومات المحاسبية، وهو أداة المعالجة والتشغيل التي تدخل في إطار نشاط المشروع، وأدى الطلب على البيانات والمعلومات المحاسبية إلى ضرورة الاهتمام بجودة ونوعية تلك البيانات والمعلومات المحاسبية حتى تُضفي المصداقية اللازمة في القوائم المالية لكي يستفيد منها كافة الأطراف المعنية.

يعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع Accumulate وتبويب Classify ومعالجة Process وتحليل Analyze وتوصيل Communicate المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المنشأة (أموسكوف، وسميكن، 1989، ص25).

وأن نظام المعلومات المحاسبية هو الذي يُسهل عملية إدارة المؤسسة بكفاءة وفعالية، وتأتي أهمية المعلومات نفسها في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وأن نجاح بعض المؤسسات الاقتصادية أو فشلها قد يرجع أساساً إلى مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية (ربيعي، 2013، ص25). كما أن نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي، ويتمثل في مجموعة الأعمال والإجراءات والترتيبات التي يتم عن طريقها تجميع وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصلة المالية (بن فرج، 2014، ص10).

ويعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه الأسلوب المنظم، أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المؤسسة المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، لغرض بيان نتيجة

نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية (الحيالي، وآل غزوي، 2015، ص72).

ومن خصائص نظام المعلومات المحاسبية ملائمة المخرجات، المرونة في استيعاب احتياجات الإدارة للمعلومات، توفير معلومات صحيحة، متاحة للمستخدم عند الحاجة إليها لاتخاذ القرار (Boockholdt, 1996, P.130). ويرى الباحث أن من خصائص نظام المعلومات المحاسبية الاقتصاد في تكلفة تشغيل النظام بحيث تكون منافعه أكبر من تكاليف تشغيله، وملاءمة المخرجات ودقتها وكفايتها وتوصيلها في الوقت المناسب لمتخذي القرار، والمرونة في استيعاب احتياجات الإدارة للبيانات والمعلومات، وأن الهدف الأساسي من نظام المعلومات المحاسبية هو توفير البيانات والمعلومات المناسبة والملائمة في مساعدة إدارة المشروع على اتخاذ قرارات رشيدة.

2/1: خصائص المعلومات المحاسبية:

تتميز المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص الأساسية والخصائص الثانوية وهي كالآتي:

1/2/1: الخصائص الأساسية Primary Qualities:

هي الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية المنشورة وإلا فقدت هذه المعلومات أهميتها وأصبحت غير مفيدة للمستخدمين (حنفر، والمطارنة، 2011، ص218). وأن المعلومات المحاسبية يجب أن تتميز بخاصية الملاءمة Relevance وذلك لزيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تُسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة (النقيب، 2004، ص ص89-90). كما أن التوقيت المناسب Timeliness يعتبر من أهم خصائص المعلومات المحاسبية التي تُقدم لمستخدميها في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات لمعالجة الخلل وأوجه القصور في الوقت المناسب بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر (النقيب، المرجع السابق، ص90).

2/2/1: الخصائص الثانوية Secondary Qualities:

هي الخصائص التي يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات، ولعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص الأساسية (حنفر، والمطارنة، مرجع سابق، ص20). وأن خاصية القابلية للمقارنة Comparability يقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المنشآت المماثلة في نفس الصناعة، وذلك يزيد من فائدة المعلومات عند عمل المقارنات الأمر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي حدثت (حنان، والبلداوي، 2012، ص26). وأن خاصية اكتمال المعلومات Completeness تعني أنه لا بد أن تحتوي المعلومات المحاسبية على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار (زغيب، وزيرق، 2012، ص6). كما أن خاصية القابلية للفهم Understandability تعتمد أساساً على درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات، ومستوى الوعي والإدراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات (النقيب، مرجع سابق، ص93).

3/1: مفهوم البيانات والمعلومات:

يختلف مفهومي مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات بالرغم من العلاقة الوثيقة بينهما. تُعرف البيانات بأنها مادة خام تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي حدثت في المنشأة (الصيح، جبران، 2008، ص20). وأن البيانات عبارة عن الأعداد والحروف والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن إيصالها وترجمتها ومعالجتها لتحويلها إلى نتائج (بوفروعة، 2012، ص52). كما تعرف البيانات بأنها مجموعة حقائق غير منظمة قد تكون في شكل أرقام أو كلمات أو رموز لاعلاقة بين بعضها البعض، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في سلوك من يستقبلها، يتم تشغيلها بغرض تحويلها إلى معلومات مفيدة (نوري، 2012، ص45). وأيضاً هي بيانات غير منظمة وغير محدودة القيمة بحيث يمكن أن تكون كمية قابلة للقياس والحساب، وقد تكون غير كمية (وصفية) لأنها تستعمل مباشرة في عملية اتخاذ القرار فهي بمثابة مادة خام (هلالي، وعمران، 2016، ص11).

ويعرف الباحث البيانات بأنها المادة الخام التي لو تركت على حالها لن تفيد في اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة. بينما تعرف المعلومات بأنها البيانات التي تم تحويلها بصورة أكثر فائدة من خلال التشغيل والمعالجة فالمعلومات هي المعرفة ذات المعنى المفهوم والتي تكون مفيدة في الوصول إلى الأهداف (بوركاب، ولافي، 2015، ص8). كما تعرف المعلومات بأنها البيانات التي خضعت للتحليل والتمحيص بناءً على مبادئ وطرق علمية (الصيح، وجبران، مرجع سابق، ص47).

ويعرف الباحث أن المعلومات هي بيانات تم ترتيبها وتبويبها وتصنيفها وتشغيلها وتخزينها وفق الطرق والأساليب العلمية ويمكن استرجاعها بسهولة عند الحاجة إليها.

ويرى الباحث أن العلاقة بين البيانات والمعلومات هي علاقة تكاملية للتتابع مترابط التنسيق بمجرد الحصول على البيانات يتم تجميعها ثم معالجتها للحصول على المعلومات، وأن المعلومات تساعد على زيادة المعرفة وتخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدميها مما يساعد على اتخاذ قرارات هادفة وفي إطار موضوعي.

وتحدد أنواع المعلومات المحاسبية حسب الجهة المستفيدة منها لمساعدتها في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، ومنها معلومات تاريخية مالية تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية لتحديد وقياس نتيجة نشاط المنشأة عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين (بوقندورة، 2017، ص8).

ويمكن تبويب المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة الإدارية لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الرشيدة والأغراض التي

تخدمها هذه المعلومات في: معلومات لقياس أداء الوحدات الإدارية للمنشأة، معلومات لتنبية الإدارة للانحرافات عن الخطط

الموضوعة مثل تقارير الاستثناءات Exception Reports حتى اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة، معلومات لحل المشاكل الإدارية ذات الطبيعة الخاصة (الصحيح، وجبران، مرجع سابق، ص49).

ويرى الباحث أن تقييم البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية وقيمتها يتوقف على الوقت الذي تصل فيه البيانات والمعلومات والتقارير المالية بالنسبة لمُتخذ القرار، ملائمة ومناسبة ودقة وسلامة البيانات والمعلومات والتقارير المالية وكفائتها، مدى نجاح البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية في تخفيض حالة عدم التأكد.

4/1: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية:

تعتبر دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية ذات أهمية كبيرة للقرارات الاستثمارية لأنها تحدد إمكانية إنشاء المشروع الاستثماري أو رفضه وهي تشتمل على عدة مراحل: مرحلة الفكرة الاستثمارية، مرحلة دراسة الجدوى التمهيديّة، مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية (دراسة الجدوى التسويقية، دراسة الجدوى الفنية، دراسة الجدوى المالية، التقييم المالي للمشروع الاستثماري).

تُعرف دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها تلك السلسلة المترابطة والمتكاملة من الدراسات التمهيديّة والتفصيلية والتي تتم على الفرص الاستثمارية، منذ أن تكون فكرة إلى غاية إقرار قبول تلك الفرص المتاحة أو رفضها، وهي تتكون من مختلف الجوانب الإدارية والتسويقية والفنية ويقوم بها فريق من المختصين (رزق، بسيوني، 2011، ص34). كما أنها أداة علمية تُستخدم لترشيد القرارات الاستثمارية الجديدة أو تقييم قرارات سبق اتخاذها، أو القيام بمفاضلة بين البدائل المتاحة وذلك على أسس فنية مالية، وعلى ضوء معطيات محددة تتصل بموقع المشروع، تكاليف التشغيل، طاقات التشغيل، الإيرادات، نمط التكنولوجيا المستعملة واليد العاملة (رزق، بسيوني، المرجع السابق، ص32).

ويعرف الباحث دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها أداة علمية تستخدم لترشيد القرارات الاستثمارية الجديدة أو لتقييم قرارات سبق اتخاذها، أو المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة في ظل توافر كافة البيانات والمعلومات الملائمة والمناسبة.

5/1: مفهوم دراسة الجدوى المالية:

يقصد بدراسة الجدوى المالية تخطيط وتوجيه وتنظيم ومتابعة تأمين احتياجات المشروع من خليط تمويلي من مصادر التمويل المختلفة وإدارة وتوظيف وتشغيل هذه الأموال في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة الخاصة بالمشروع وبما يعظم نتاجها ويعطي أعلى مردود وعائد اقتصادي ممكن في ظل الظروف والبيئة المحيطة بالمشروع (عطية، 2008، ص55). تعتمد دراسة الجدوى المالية على الدراسات الأخرى وبصفة أساسية على الدراسات التسويقية والفنية بما تعكسه من نتائج وأثار على التدفقات النقدية الخارجة (التكاليف) والتدفقات النقدية (الإيرادات) خلال العمر الإنتاجي للمشروع، وهي تركز على: تحليل الهيكل التمويلي للمشروع، تحديد معدل تكلفة الأموال، تحديد نسبة السيولة والجدارة الائتمانية (عطية، 2001، ص ص120-121).

ويعرف الباحث دراسة الجدوى المالية بأنها تجميع وتحليل وعرض لبيانات المشروع الاستثماري ونتائج تنفيذه، كما تعتمد على نتائج ترجمة كل من دراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى الفنية في صورة تقديرات مالية تتعلق بتكاليف المشروع الاستثماري المزمع إقامته والإيرادات المتوقعة من هذا المشروع.

6/1: أهمية دراسة الجدوى المالية:

لدراسة الجدوى المالية أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمر الفرد أو المشروع نظراً لضخامة الأموال المستثمرة في المشروعات الاستثمارية، وهي تساهم في تحديد المصادر المناسبة لتمويل الاحتياجات الخاصة بالمشروع (رزق، بسيوني، مرجع سابق، ص ص35-36). كما تبين أهمية دراسة الجدوى المالية من أنها تساعد المستثمرين على تحديد كافة الاحتياجات المالية اللازمة لإنشاء وتشغيل المشروع، كما أنها تساعد على تحديد أفضل مصادر التمويل المتاحة وتكلفة كل مصدر بما يساعد على إختيار أفضل المصادر وبما يعكس إيجاباً على رأس المال المستثمر (عطية، مرجع سابق، ص55). تهتم دراسة الجدوى المالية بقياس الربحية المتوقعة للمشروع من الناحية التجارية ومن وجهة نظر المستثمر، وتساعد المستثمر في اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في المشروع المقترح (خن، 2013، ص43).

ويرى الباحث أن دراسة الجدوى المالية تساعد على إعداد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي تمكن من تحديد الربحية التجارية للمشروع الاستثماري والتي يُقرر في ضوءها قبول المشروع الاستثماري أو رفضه.

7/1: أهداف دراسة الجدوى المالية:

تهدف دراسة الجدوى المالية إلى تحديد مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته، وذلك من خلال إعداد التقديرات عن إيرادات المشروع والتكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل على مدى العمر الإنتاجي للمشروع وتسعى للتأكد من قدرة المشروع على استرداد تكلفة الاستثمارات الرأسمالية التي سيتحملها المستثمر وخلال فترة إسترداد مقبولة، وقدرة المشروع على تحقيق التوازن بين الاحتياجات المالية اللازمة ومصادر الحصول عليها (داود، 2011، ص97). كما تهدف دراسة الجدوى المالية إلى التأكد من مدى توافر الموارد المالية اللازمة للمشروع في الأوقات المناسبة بتكلفة مقبولة (القرشي، 2009، ص32). كما تهدف دراسة الجدوى المالية إلى مساعدة المستثمر فس إتخاذ القرار بشأن الاستثمار في المشروع المقترح محل الدراسة من عدمه، كما تهدف من خلال إعداد القوائم المالية التقديرية للمشروع إلى تحقيق التخطيط المالي للتكاليف الكلية للمشروع الاستثماري، والرقابة على تنفيذ المشروع الاستثماري والمتابعة بالمقارنة بين النفقات الاستثمارية المنفقة ونظيرتها المقدرّة في القوائم المالية للمشروع (لطفي، 2005 ص29).

ويرى الباحث أن دراسة الجدوى المالية للمشروع الاستثماري المقترح تُعتبر من أعمق الدراسات ومن أهدافها تحديد مصادر الحصول على الموارد المالية، وتحديد التكلفة لكل مصدر تمويلي، اختيار الهيكل التمويلي المناسب الذي يُحقق هدف المشروع الاستثماري بشكل أفضل من حيث قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المالية والقدرة على توفير السيولة اللازمة، والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية، والمساعدة في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

8/1: البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة لمرحلة دراسة الجدوى المالية:

لكي تحقق دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية الهدف من إعدادها والإعتماد عليها في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب لا بد من توافر كافة البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة والمناسبة وهي:

1. تقدير التكاليف الاستثمارية للمشروع الاستثماري. وهي تتمثل في تكاليف الحصول على الأصول الثابتة للمشروع وإعدادها في حالة صلاحية لبدء عمليات التشغيل وتكاليف برامج تدريب العاملين وكافة النفقات الإيرادية المؤجلة التي تنفق إعتباراً من نشأة فكرة المشروع الاستثماري وحتى إجراء التجارب وبدء عمليات التشغيل (ضو، وإسماعيل، 1994، ص 26).

2. تقدير التكاليف التشغيلية للمشروع الاستثماري المقترح. وهي تمثل التكاليف اللازمة لتشغيل المشروع وتبويب هذه التكاليف إلى تكاليف مباشرة وغير مباشرة حسب علاقة عنصر التكلفة بالمنتج النهائي، كما قد يتم تبويبها إلى تكاليف ثابتة ومتغيرة حسب علاقة العنصر بحجم الإنتاج ومنها:

– تكاليف المواد الأولية. التي يتم تقديرها على أساس الإنتاج المتوقع.
– تكاليف العمالة. بحيث تعطي دراسة الجدوى الفنية تقديرات العمالة المطلوبة ونوعياتها المختلفة ومستويات المهارة المطلوبة بما يتناسب مع طبيعة عمل المشروع الاستثماري، ويتم تقدير تكاليف العمالة على أساس متوسط فئات الأجور والرواتب والبدلات والمزايا التي تُمنح للعاملين.
– التكاليف الصناعية الأخرى. وتشمل كافة المصروفات الصناعية غير المباشرة والمصاريف الإدارية والتمويلية ومصروفات البيع والتوزيع (بامخرمة، 2001، ص 47).

ويرى الباحث أن تقدير التكاليف التشغيلية بهدف إلى تخطيط التدفقات النقدية وتخطيط الرقابة الفعالة على تلك التكاليف.
3. تقدير الإيرادات المتوقعة من المشروع الاستثماري المقترح. وهي تتمثل في إيرادات المبيعات، وأن تقدير الإيرادات يحتاج إلى معلومات وبيانات سليمة ودقيقة لأن تقدير الإيرادات التي تتحقق بالمستقبل تخضع لدرجة كبيرة من خاصية عدم التأكد (بشادي، 1987، ص 39).

4. تحديد مصادر تمويل المشروع الاستثماري المقترح. يعتبر تمويل المشروع الاستثماري وتوفير الموارد المالية ذو أهمية كبيرة لاتخاذ القرار الاستثماري ومن أهم مصادر التمويل:

– مصادر التمويل الذاتي (مصادر التمويل الداخلية). وتتمثل في حقوق أصحاب المشروع.
– مصادر التمويل الخارجي. من خلال الحصول على قروض قصيرة الأجل أو قروض طويلة الأجل من البنوك وهيئات تمويل الاستثمار (عبدالهادي، 1999، ص 226). وتتطوي سياسة أي مشروع بخصوص هيكله التمويلي على تحقيق الموازنة بين الخطر والعائد (أندراوس، 2007، ص 393).

ويرى الباحث أنه لا يمكن الحصول على أي أموال من أي مصدر تمويلي إلا إذا كان العائد المتوقع من هذه الأموال أكبر من تكلفة الحصول عليها من هذا المصدر، وأن إختيار هيكل التمويل سوف يؤثر على مستوى العائد المتوقع والمخاطر التي يمكن أن يواجهها المشروع في المستقبل.

5. إعداد قائمة الدخل التقديرية للمشروع الاستثماري المقترح. تفيد قائمة الدخل التقديرية في استكشاف إمكانيات النجاح وما يتوقع للمشروع من رواج، كما تفيد في استخلاص تقديرات التدفقات النقدية ومؤشرات النشاط والربحية (آل آدم، والرزق، 1994، ص 265).

6. إعداد قائمة التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري المقترح. وذلك لتوضيح النمط الذي ستكون عليه التدفقات النقدية المستقبلية، وتساعد في إظهار مدى قدرة المشروع على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل، وأيضاً مدى قدرة المشروع على مقابلة التزاماته تجاه الغير، كما تبين مقدار احتياجات المشروع للتمويل الخارجي (عطية، مرجع سابق، ص 67).

ويرى (Drucker, 1970, P.124) أن الواقع العملي يُبرهن على أن البيانات والمعلومات المحاسبية المستخرجة من السجلات المحاسبية تعجز عن المساهمة بفعالية وكفاءة في ترشيد القرارات الإدارية والاستثمارية. كما يرى (Gorden & Pressman, 1978, pp.3-6) أن البيانات والمعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي هي بيانات تاريخية بينما ترتبط القرارات الاستثمارية بالمستقبل وتحتاج للتنبؤ وأنها تفشل في أن تأخذ في الاعتبار نواحي عدم التأكد والمخاطر التي تحيط بالنتائج المحتملة حدوثها في المستقبل، وأن المفاهيم والفروض التي ترتكز عليها هذه البيانات كالتكلفة التاريخية ومبدأ الموضوعية وافترض ثبات وحدة النقد يجعل البيانات المحاسبية غير دقيقة لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة لعدم اعتمادها على مفاهيم اقتصادية أكثر تقدماً كتكلفة الفرصة البديلة والتكلفة التفاضلية.

ويرى الباحث أن البيانات والمعلومات المحاسبية تمثل نظاماً فرعياً من نظام المعلومات المتكامل الذي يهدف إلى توفير كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية المناسبة والملائمة لإدارة المشروع لمساعدتها في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة، وأن اتخاذ القرار السليم يعتمد بنسبة كبيرة على نوعية وكفاية البيانات والمعلومات بالإضافة إلى خبرة وذكاء متخذ القرار، وأن البيانات والمعلومات والتقارير المالية تعتبر مورداً هاماً لا يقل عن أهمية الموارد المالية والموارد

البشرية المتاحة، وبقدر ما يتوفر من جودة في البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية بقدر ما يزداد الرشد في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

9/1: مرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية:

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل التي يمر بها قرار الاستثمار، وعادة تواجه إدارة المشروع الاستثماري من وقت لآخر ضرورة اتخاذ قرار بالدخول في مشروعات استثمارية، وهذا يستدعي تقييم البدائل الاستثمارية المطروحة واختيار أفضلها تحقيقاً لهدف المشروع.

ويرى (Merrett & Sykes, 1963. P.375) ضرورة إشراك المحاسب في تقييم المشروعات الاستثمارية حتى لو كان نظام المحاسبة الموجود نظاماً تقليدياً وغير كافي لتقييم المشروعات المقترحة.

وتعرف عملية تقييم المشروعات الاستثمارية بأنها عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع الاستثماري المناسب من بين عدة بدائل استثمارية مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة وإستناداً إلى أسس علمية (العيساوي، 2002، ص99).

1/9/1: طرق التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية في ظل حالة التأكد:

بافتراض سريان حالة التأكد والتي على أساسها تتم المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية واتخاذ القرار الاستثماري ببدء تنفيذ المشروع في حالة ثبوت جدواه. وأن بعض هذه الطرق تتجاهل القيمة الزمنية للنقود وبعضها يأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود.

وتوجد مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها قبل البدء في عملية التقييم (العجلوني، والحلاق، 2010، ص285). وهي:

1. أن المشروعات الاستثمارية عديمة المخاطرة تماماً.
2. يجب تقييم المشروعات الاستثمارية على أساس صافي التدفقات النقدية بعد الضريبة.
3. أن النفقات الاستثمارية تتم في بداية السنة الأولى للمشروع، كما تتحقق العائدات أو التدفقات النقدية في نهاية كل سنة.

1/1/9/1: طرق التقييم التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود:

يقصد بها تلك المعايير التقليدية المستخدمة في التقييم والتي تستخدم القيم المطلقة للمدخلات والمخرجات غير المخصومة كما أنها لا تأخذ في الحسبان العمر الافتراضي للمشروع الاستثماري.

1/1/1/9/1: طريقة فترة الاسترداد Pay-back Period Method

وطبقاً لهذه الطريقة يفضل المشروع الاستثماري الذي يمكن إسترداد تكاليفه الاستثمارية في أسرع وقت ممكن. ويقصد بفترة الاسترداد تلك الفترة الزمنية اللازمة لكي يسترد المشروع خلالها التكاليف الاستثمارية التي أنفقت على المشروع (مصطفى، 2009، ص99). ويقصد بفترة الاسترداد تلك الفترة التي يستطيع فيها المشروع إسترداد الأموال المستثمرة فيه، أو الفترة التي عندها يتحقق التساوي بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ويتم حساب فترة الاسترداد كالتالي (عبدالمالك، 2013، ص78)،

$$\frac{\text{التكاليف الاستثمارية}}{\text{فترة الاسترداد}} = \text{متوسط التدفقات النقدية السنوية}$$

ويؤدي استخدام طريقة فترة الاسترداد إلى قبول أو رفض المشروعات الاستثمارية على أساس سرعتها في استرجاع قيمة الاستثمار المبدئي للمشروع (العجلوني، والحلاق، مرجع سابق، ص287).

ويرى الباحث أنه بالرغم من شيوع استخدام هذه الطريقة في مجال تقييم المشروعات الاستثمارية لبساطتها وسهولة التعامل معها إلا أن لها العديد من الانتقادات ومنها: تجاهلها توقيت استلام التدفقات النقدية المتوقعة حيث تعتبر أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية للسنوات المختلفة وكأنه يساوي القيمة الآن، تجاهل التدفقات النقدية الداخلة بعد فترة الاسترداد، لا تقيس المقدرة الربحية للمشروع الاستثماري رغم أن الهدف الرئيسي للإستثمار هو الربحية وليس استرداد قيمة الإستثمار.

2/1/1/9/1: طريقة العائد على الاستثمار Return on Investment Method

تسمى هذه الطريقة أيضاً بطريقة معدل العائد المحاسبي لتقييم المشروعات (هيجتر، وماتولنتش، 1988، ص516). وتعتمد هذه الطريقة على مفهوم الربح المحاسبي والناتج عن مقابلة الإيرادات المتوقعة لكل سنة من سنوات العمر الإقتصادي للمشروع بالتكاليف المتوقعة للحصول على هذا الإيراد (داود، مرجع سابق، ص148). وبذلك فإن هذه الطريقة تقيس ربحية المشروع الاستثماري وحسب بالعلاقة التالية: (عطية، مرجع سابق، ص194).

$$\frac{\text{متوسط صافي التدفقات النقدية}}{\text{معدل العائد المحاسبي}} = 100 \times \text{الاستثمار المبدئي للمشروع}$$

وأن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية (العامري، 2013، ص88-89). وأن لهذه الطريقة عدة مزايا، وكما أنها تتعرض للعديد من الانتقادات (العجلوني، والحلاق، مرجع سابق، ص292). ومن

مزاياها سهولة هذه الطريقة وبساطتها، تعتبر من الوسائل الرقابية الذاتية عند تنفيذ المشروع، تأخذ في الاعتبار القيمة المتبقية من المشروع. ومن الانتقادات تجاهل معدل العائد المحاسبي لعامل الوقت حيث يأخذ متوسط التدفقات النقدية بغض النظر عن الفترة التي ستحقق فيها، تجاهل لإفترض إعادة استثمار العائد المحقق من المشروع في عمليات استثمارية أخرى.

ويرى الباحث أن تأييد وقبول طريقة معدل العائد المحاسبي يرجع لكونها تتماشى مع المفاهيم المحاسبية لقياس الدخل وعائد الاستثمار وتأخذ بها، إلا أنه يعاب عليها تجاهلها التام للقيمة الزمنية للنقود وتوقيت التدفقات النقدية. كما يرى الباحث أن استخدام الطرق التي لا تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود كطريقة فترة الاسترداد وطريقة معدل العائد على الاستثمار في تقييم البدائل الاستثمارية قد يعطي نتائج مضللة مما يستوجب ضرورة استخدام طرق أخرى تتلشى معها عيوب طرق التقييم التقليدية.

2/1/9/1: طرق التقييم التي تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود:

لما كانت الطرق التقليدية يشوبها بعض القصور، فإن الطرق التي تعتمد على التدفق النقدي المخصوم تعتبر إلى حد كبير أفضل، وإن كانت تعتبر طرقاً موضوعية أكثر من كونها طرقاً صحيحة لتقييم المقترح الاستثماري (النجار، 1993، ص 239). وتركز هذه الطرق على القيمة الزمنية للنقود ومن أهمها طريقة صافي القيمة الحالية، طريقة دليل الربحية، وطريقة معدل العائد الداخلي (العجلوني، والحلاق، مرجع سابق، ص 292).

1/2/1/9/1: طريقة صافي القيمة الحالية Net Present Value Method

تستخدم هذه الطريقة في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية التي لا تختلف كثيراً في النفقات الرأسمالية المطلوبة، وهي أكثر استخداماً في الحياة العملية. وأن هذه الطريقة تفترض وجود نسبة عائد مقبول تعتبرها إدارة المشروع حداً أدنى للعائد الذي ترضى به وترغب في تحقيقه ويستخدم هذا العائد المقبول في الوصول إلى القيمة الحالية لجميع التدفقات النقدية (حنان، وكحالة، 1997، ص 162). تتضمن طريقة صافي القيمة الحالية تعديل الوقت لجميع التدفقات النقدية عن طريق معامل الخصم باستخدام معدل العائد المطلوب من المشروعات الاستثمارية أي تكلفة التمويل (العجلوني، والحلاق، مرجع سابق، ص 285).

وأن صافي القيمة الحالية للمشروع يساوي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلة مطروحاً منها القيمة الحالية للتكاليف الاستثمارية (بن مسعود، 2010، ص 146).

وفقاً لهذه الطريقة يتم قبول المشروع الاستثماري إذا كانت صافي القيمة الحالية موجبة، وأما إذا كان صافي القيمة الحالية سالب يتم رفض المشروع، بينما إذا كان صافي القيمة الحالية صفر تعتبر حالة حدية ويمكن قبول أو رفض المشروع الاستثماري (هلال، 1998، ص 359).

وتكون القاعدة فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية المستقلة قبول جميع المشروعات التي تكون صافي قيمتها الحالية المتوقعة موجبة ورفض الأخرى، وفي حالة المشروعات المتبادلة تكون القاعدة قبول المشروع الذي يعطي أعلى قيمة موجبة لصافي القيمة الحالية ورفض جميع المشروعات الأخرى (العجلوني، والحلاق، مرجع سابق، ص 297).

ويرى الباحث أن طريقة صافي القيمة الحالية لا تعالج مشكلة عدم التأكد وأثرها على قيمة المشروع الاستثماري، ففي هذه الطريقة يتم تحديد التدفقات النقدية كما لو كنا متأكدين من الظروف التي سوف تحدث مستقبلاً، وأن الاعتماد على طريقة صافي القيمة الحالية في ترتيب البدائل الاستثمارية تمثل صعوبة خاصة إذا كانت هذه البدائل الاستثمارية متباينة من حيث تكلفة الاستثمار. إلا أنها تعالج أوجه القصور في الطرق التقليدية في تقييم البدائل الاستثمارية.

2/2/1/9/1: طريقة دليل الربحية The Profitability Index Method

هذه الطريقة مشتقة من طريقة صافي القيمة الحالية، ويقصد بها المؤشر أو الدليل الذي يقيس المقدرة على الربحية لكل مشروع استثماري على حده. كما أنه المعيار الذي يتم المفاضلة على أساسه وليس على أساس صافي القيمة الحالية (هلال، مرجع سابق، ص 364). وعادة ما يستخدم دليل الربحية عندما تكون المقترحات الاستثمارية متباينة من حيث الاستثمار المبدئي (الشمخي، والجزراوي، 1998، ص 359). وبحسب دليل الربحية كما يلي: (حفي، 1986، ص 289).

مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلة (المدخلات)

دليل الربحية =

مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الخارجة (المخرجات)

يتم قبول المشروع الاستثماري المقترح عندما يكون دليل الربحية على الأقل مساوياً للواحد الصحيح أو يزيد، بينما يرفض المشروع عندما يكون دليل الربحية أقل من الواحد الصحيح.

ويرى الباحث أن هذه الطريقة مثلها مثل أي طريقة تعتمد على صافي القيمة الحالية معياراً كافياً لتقييم المشروعات الاستثمارية، لكن هذه الطريقة لاتعالج مشكلة الخطر وعدم التأكد، كما أنها تعتمد على مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلة ومجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الخارجة وأن عدم الدقة في حسابها سيؤدي إلى عدم دقة حساب دليل الربحية مما ينتج عنه اتخاذ قرارات استثمارية غير سليمة، وبرغم ذلك إلا أن دليل الربحية قد يكون مؤشراً ملائماً لقياس ربحية بعض المشروعات الاستثمارية في الأجل الطويل.

3/2/1/9/1: طريقة معدل العائد الداخلي The Internal Rate of Return Method

يعتبر استخدام طريقة معدل العائد الداخلي أكثر شيوعاً في مجال التطبيق العملي. ويختلف هذا المعيار عن المعايير الأخرى في أن معدل الخصم يكون مجهولاً والمطلوب معرفة ذلك المعدل والذي يجعل القيمة الحالية الصافية تساوي الصفر، أي أن ذلك المعدل هو معدل العائد الداخلي (القرشي، مرجع سابق، ص100). ويمكن تعريف معدل العائد الداخلي لمشروع ما بأنه ذلك المعدل الذي إذا تم استخدامه في خصم قيم المنافع والتكاليف المتوقعة خلال سنوات الإنتاج والإنشاء فإنه يساوي بين القيمة الحالية للمنافع الصافية والقيمة الحالية لتكاليف الاستثمار (عطية، مرجع سابق، ص219).

ويرى الباحث أن طريقة معدل العائد الداخلي تتجنب إفتراض معدل خصم واحد، وهي تتسجم مع هدف تعظيم ثروة المستثمرين. إلا أن هذه الطريقة لا تأخذ في الاعتبار حالة عدم التأكد التي تصاحب التغيرات المستقبلية المرتبطة بقرار الاستثمار، كما أنها تحتاج إلى عمليات حسابية مطولة وأن تعدد معدلات العائد عند حسابها قد يؤدي إلى الخلط واللبس بينها.

2/ الإطار التحليلي (الدراسة الميدانية):

1/2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين ورؤساء الحسابات في الشركات الصناعية السعودية، ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة قام الباحث باختيار عينة عشوائية منهم، وقام الباحث بتوزيع عدد (70) استبانة تم استرجاع عدد (70) استبانة بنسبة 100 % من الاستبانات الموزعة، وأن الباحث راعى عند اختيار العينة العمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي وسنوات الخبرة، والجدول التالي يصف الدراسة حسب متغيراتها المستقلة:

1/1/2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:

1/1/1/2 توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	12	17 %
من 30 إلى أقل من 40 سنة	20	28 %
من 40 إلى أقل من 50 سنة	25	36 %
من 50 سنة فأكثر	13	19 %
المجموع	70	100 %

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح الجدول رقم (1) أن نسبة 17 % من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة ، وأن نسبة 28 % تتراوح أعمارهم بين 30 سنة إلى أقل من 40 سنة ، وأن نسبة 36 % تتراوح أعمارهم بين 40 سنة إلى أقل من 50 سنة ، وأن نسبة 19 % أعمارهم 50 سنة فأكثر. ويرى الباحث أن تنوع العمر لأفراد عينة الدراسة التي أجابت على أسئلة الاستبيان يدل على التنوع في وجهات النظر.

2/1/1/2 توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
درجة البكالوريوس	45	64 %
دراسات عليا	25	36 %
المجموع	70	100 %

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة 64 % من عينة الدراسة حاصلون على درجة البكالوريوس، وأن نسبة 36 % حاصلون على دراسات عليا، وهذا يعكس طبيعة عمل الشركات وأيضاً يعطي مصداقية وقوة للإجابات التي تم الحصول عليها.

3/1/1/2 توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
المحاسبة	40	57 %
علوم مالية ومصرفية	20	28 %
إدارة أعمال	10	15 %
المجموع	70	100 %

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (3) أن نسبة 57 % من عينة الدراسة تخصصهم العلمي المحاسبة، بينما أن نسبة 28 % تخصصهم العلمي علوم مالية ومصرفية، وأن نسبة 15 % تخصصهم العلمي إدارة أعمال، وهذا يتفق مع متطلبات الوظيفة في الإدارة المالية والحسابات.

4:1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
50 %	35	مدير مالي
50 %	35	رئيس حسابات
100 %	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة 50 % من عينة الدراسة يعملون بوظيفة مدير مالي، وأن نسبة 50 % يعملون في وظيفة رئيس حسابات.

5:1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	عدد سنوات الخبرة
9 %	6	أقل من 5 سنوات
19 %	13	من 5 إلى 10 سنوات
20 %	14	من 11 إلى 15 سنة
28 %	20	من 16 إلى 20 سنة
24 %	17	من 21 سنة فأكثر
100 %	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (5) أن نسبة 9 % من عينة الدراسة أن سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، وأن نسبة 19 % لديهم خبرة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات، وأن نسبة 20 % لديهم سنوات خبرة تتراوح من 11 إلى 15 سنة، وأن 28 %

لديهم خبرة تتراوح من 16 إلى 20 سنة، وأن نسبة 24 % لديهم خبرة أكثر من 21 سنة. وهذا يدل على وجود الخبرة الكافية لدى الشركات الصناعية السعودية تمكنهم من ممارسة مجال عملهم.

2/2: أداة الدراسة وصدقها:

لضمان سلامة فقرات الاستبانة وارتباطها بأهداف الدراسة ومدى قدرتها على قياس متغيرات الدراسة، فقد قام الباحث بتصميم استبانة خاصة للتعرف على فعالية أساليب الرقابة المصرفية المطبقة في البنوك التجارية السعودية في اكتشاف عمليات غسيل الأموال، وقد عرضت الاستبانة على مجموعة من الأكاديميين والمهنيين في مجال الإدارة المالية والمحاسبة وتم الأخذ بالملاحظات والآراء التي أبدتها المحكمون، حيث أصبحت تشتمل على جزأين هما:

1. البيانات الشخصية التي تتعلق بالعمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.
2. فقرات الاستبانة البالغ عددها (13) موزعة على محورين.

المحور الأول: البيانات والمعلومات المحاسبية في مرحلة دراسة الجدوى المالية وعدد الفقرات (8) فقرة. المحور الثاني: المعايير والطرق والأساليب المستخدمة في مرحلة التقييم المالي في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية وعدد الفقرات (5) فقرة.

وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لإجابات المبحوثين، حيث جاءت على النحو التالي: (5 = موافق بشدة)، (4 = موافق)، (3 = محايد)، (2 = غير موافق)، (1 = غير موافق بشدة).

3:2: ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ Cranach's Alpha وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها (70) فرد، حيث كانت قيمة ألفا كرونباخ ككل (97 %) والتي تعتبر مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية (Zikmund, 2010). يبين الجدول رقم (6) أن هناك معامل ثبات كبير لفقرات الاستبانة مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (6) معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ Cranach's Alpha

المحور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
المحور الأول	8	0.950
المحور الثاني	5	0.937
المجموع	13	0.970

المصدر: إعداد الباحث من تحليل فقرات الاستبانة.

كما استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والإجتماعية (SPSS)، معتمداً على الأساليب الإحصائية للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات كالاتي:

- التكرارات.
- اختبار ألفا كرونباخ Cranach's Alpha.
- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والدرجة.

• اختبار One-sample T.test

ولتفسير نتائج الدراسة استخدم الباحث المتوسطات الحسابية الآتية: (عليان، 2012، ص13).

جدول رقم (7) مقياس تحديد الدرجة للوسط الحسابي

الدرجة	الوسط الحسابي
عال جداً	4.21 فأكثر
عال	من 3.41 إلى 4.20
متوسط	من 2.61 إلى 3.40
منخفض	من 1.81 إلى 2.60
منخفض جداً	أقل من 1.80

المصدر: (عليان، 2012، ص13).

4/2: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات:

1/4/2: تحليل بيانات الدراسة:

المحور الأول: البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية في مرحلة دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية.

قام الباحث بتحليل الإجابات لفقرات المحور الأول كالتالي:

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفقرات البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية في مرحلة دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تساهم البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية في تخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع الاستثماري	5.0000	0.0000	عالي
2	تساهم الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية	4.1714	0.3796	عالي
3	تحتوي التقارير المالية على معلومات كافية وملائمة	4.1429	0.35245	عالي
4	يقوم المحاسب بتقدير الإيرادات السنوية للمشروع الاستثماري	4.1143	0.32046	عالي
5	يقوم المحاسب بتقدير التكاليف الاستثمارية اللازمة للمشروع الاستثماري	4.0857	0.28196	عالي
6	يقوم المحاسب بتقدير تكاليف التشغيل اللازمة للمشروع الاستثماري	4.1143	0.32046	عالي
7	يساهم محاسب التكاليف في تحديد الهيكل التمويلي للمشروع الاستثماري	4.1571	0.36656	عالي
8	يتم إعداد قائمة الدخل التقديرية للمشروع الاستثماري المقترح	4.10000	0.30217	عالي
	جميع الفقرات	4.2357	0.31018	عالي جداً

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي لإجابات الباحثين على الفقرة رقم (1) هو (5.000) ، وهذا يدل على أن جميع الباحثين موافقون بشدة على الفقرة رقم (1) ، وهي تساهم البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية في تخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع الاستثماري، وأن المتوسطات الحسابية لإجابات الباحثين على الفقرات (2،3،4،5،6،7،8) من فقرات المحور الأول تراوحت ما بين (4.0857 و 4.1714) وهذا يعني أن جميع الباحثين في عينة الدراسة موافقون على فقرات المحور الأول.

2. الانحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (8) أن الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول تراوحت ما بين (0.000 و 0.3796) ، وهي أقل من الواحد الصحيح، وهذه القيم تشير إلى التجانس وعدم التباين في إجابات الباحثين على فقرات المحور الأول، أي أنهم موافقون على صحتها.

3. الدرجة الكلية لجميع الفقرات: يتضح من الجدول رقم (8) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الأول عالية جداً بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (4.2357) ، وتشير هذه النتيجة إلى موافقة جميع الباحثين على فقرات المحور الأول. وتشير هذه النتيجة إلى أهمية دور البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية لمرحلة دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية.

المحور الثاني: الطرق والأساليب العلمية في عملية التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية. قام الباحث بتحليل الإجابات لفقرات المحور الثاني كالآتي:

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفقرات الطرق والأساليب العلمية في عملية التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية.

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	يتم تقدير حجم وقيمة التعادل في المشروعات الاستثمارية الصناعية	4.0714	0.2594	عالي
2	يتم استخدام وتقدير فترة الاسترداد في تقييم المشروعات الاستثمارية الصناعية	4.0429	0.20400	عالي جداً
3	يتم استخدام وتقدير معدل العائد على الاستثمار في تقييم المشروعات الاستثمارية الصناعية	4.0714	0.25940	عالي جداً
4	يتم استخدام طريقة صافي القيمة الحالية في تقييم المشروعات الاستثمارية الصناعية	4.1286	0.33714	عالي
5	يتم استخدام معدل العائد الداخلي للاستثمار في تقييم المشروعات الاستثمارية الصناعية	4.1000	0.30217	عالي
	جميع الفقرات	4.0829	0.3258	عالي

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات الباحثين على فقرات المحور الثاني تراوحت ما بين (4.0429 و 4.1286) وهذا يعني أن جميع الباحثين في عينة الدراسة موافقون على فقرات المحور الثاني.

2. الانحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (9) أن الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني تراوحت ما بين (0.20400 و 0.33714) وهي أقل من الواحد الصحيح وهذه القيم تشير إلى التجانس وعدم التباين في إجابات الباحثين على فقرات المحور الثاني، وأنهم متفقون على صحتها.

3. الدرجة الكلية لجميع الفقرات: يتضح من الجدول رقم (9) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثاني عالية بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (4.0829) وتشير هذه النتيجة إلى موافقة جميع الباحثين على فقرات المحور الثاني، وأنهم متفقون على صحتها.

وتشير هذه النتيجة إلى أهمية استخدام الطرق والأساليب العلمية في مرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية.

2/4/2: اختبار فرضيات الدراسة:

نتيجة اختبار الفرضية الأولى: توجد دلالة إحصائية بين استخدام البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية وبين مرحلة دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One-Sample T.test) لبيان أهمية دور البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية في مرحلة دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية على النحو التالي:

جدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية الأولى

One-Sample Test

Test Value = 5						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
البيانات	-6.969	7	.000	-.76429	-1.0236	-.5050

والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية لمرحلة دراسة الجدوى المالية					
--	--	--	--	--	--

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة. يعرض الجدول رقم (10) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الإحصائية Sig.(2-taild) (0.000) وهي أقل من (0.05)، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية التي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام البيانات والعلوم المحاسبية والتقارير المالية وبين مرحلة دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية. **نتيجة اختبار الفرضية الثانية:** توجد دلالة إحصائية بين استخدام الطرق والأساليب العلمية وبين مرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One-Sample T.test) لبيان أهمية دور الطرق والأساليب العلمية في مرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية على النحو التالي:

جدول رقم (11) نتائج اختبار الفرضية الثانية

One-Sample Test

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الطرق والأساليب العلمية لمرحلة التقييم المالي	-62.949	4	.000	-.91714	-.9576	-.8767

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة. يعرض الجدول رقم (11) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الإحصائية Sig.(2-taild) (0.000) وهي أقل من (0.05)، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية التي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الطرق والأساليب العلمية وبين مرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية بشكل فاعل ويساعد في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرار الاستثماري.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

بناءً على تحليل بيانات الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تساهم البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية في تخفيض درجة المخاطر التي قد تتعرض لها المشروعات الاستثمارية الصناعية.
2. تساهم الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية في عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية.
3. تحتوي التقارير المالية على معلومات كافية وملائمة لمرحلة دراسة الجدوى المالية، ومرحلة التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية.
4. يقوم محاسب التكاليف بتقدير التكاليف الاستثمارية والإيرادات السنوية المتوقعة، ومصاريف التشغيل اللازمة للمشروعات الاستثمارية الصناعية.
5. يساهم محاسب التكاليف في تحديد الهيكل التمويلي للمشروع الاستثماري.
6. يتم إعداد قائمة الدخل التقديرية للمشروع الاستثماري.
7. يتم عمل تحليل نقطة التعادل في المشروعات الاستثمارية الصناعية.
8. تقييم المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية لايعتمد على طريقة واحدة، وإنما يتطلب التكامل بين مختلف الطرق والأساليب العلمية للتقييم المالي.
9. تساعد دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية في الوقوف على الآثار المالية المترتبة من خلال تقدير حجم الأموال اللازمة لتنفيذ وتشغيل المشروع، وتحديد المصادر المختلفة للتمويل، والتكاليف المترتبة عنها، وإجراء المفاضلة بين الهياكل التمويلية المقترحة واختيار أنسبها.
10. تساعد دراسة الجدوى المالية في اتخاذ قرار التمويل وترشيد الاستثمار وتوجيهه إلى أفضل المشاريع الاستثمارية، وأيضاً الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.
11. إن قرار إنشاء المشروعات الاستثمارية الصناعية يحتاج إلى التأكد من مدى توافر مصادر التمويل وبتكلفة مقبولة اقتصادياً، وأن يتناسب العائد المتوقع من الاستثمار مع المخاطر المصاحبة له ومع تكلفة الحصول على الأموال.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة أن يكون إعداد دراسات الجدوى المالية التفصيلية والتقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية المقترحة، من خلال الخبراء والمختصين في مثل هذه الدراسات، نظراً لضخامة حجم الأموال المطلوب استثمارها.
2. ضرورة توفير المناخ الاستثماري الملائم لتشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية الصناعية من خلال إزالة الصعوبات المالية والإدارية واستقرار القوانين والتشريعات.
3. ضرورة قيام الجهات الحكومية المختصة بتوفير نظام متكامل للبيانات والمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يكون قادراً على حفظ وتبويب وتصنيف وإصدار البيانات والمعلومات والتقارير المناسبة والملائمة حسب نوع النشاط الاستثماري المطلوب لتلبية حاجة الراغبين في الدخول في أي نشاط استثماري.
4. إقتصار منح تراخيص صناعية لمشروعات جديدة لمنتجات يكون السوق السعودي بحاجة إليها، وأن يتم الدخول في النشاط الاستثماري الصناعي وفق أسس صحيحة ودقيقة وسليمة وليس حياً في تقليد الآخرين أو المظهر.
5. ضرورة استخدام الطرق والأساليب الكمية الحديثة التي تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود ومخاطر عدم التأكد في عملية التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية.
6. ضرورة قيام الجهات والهيئات الحكومية المختصة بعقد ندوات ودورات تدريبية في كيفية تطبيق الطرق والأساليب العلمية الحديثة والمعايير المهنية في عملية التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية والاستعانة بأساتذة الجامعات والمتخصصين وذوي الخبرة في هذا المجال.
7. ضرورة توجيه طلاب الدراسات العليا بالجامعات أبحاثهم العلمية إلى المشاكل العملية الهامة التي تواجه بعض الأنشطة الصناعية السعودية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة والملائمة لها.
8. ضرورة الاستمرار في تطوير وتحديث نظام المحاسبة الإدارية في المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتوفير البيانات والمعلومات والتقارير والتحليلات لمساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.
9. ضرورة إهتمام المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية بالعنصر البشري باعتباره عنصراً مهماً في عمليات اتخاذ القرارات بتوفير برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين لديها، حيث أن توفير البيانات والمعلومات المحاسبية والتقارير المالية المناسبة والملائمة وحدها لن تفيد في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد إذا لم يتوفر التأهيل العلمي والخبرة والذكاء والكفاءة لدى متخذي القرارات الاستثمارية.

المراجع العربية .

1. بامخرمة، أحمد سعيد، (2001). اقتصاديات جدوى المشروعات الاستثمارية، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض.
2. زردق، أحمد عبدالرحيم، وبسيوني، محمد سعيد، (2011). مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، القاهرة.
3. لطفي، أمين احمد السيد، (2005). دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر.
4. مصطفى، أحمد فريد (2009). دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
5. الشمخي، حمزة، والجزراوي، إبراهيم، (1998). الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
6. هلال، حسين مصطفى، (1998). الإبداع المحاسبي ودوره في تنمية المهارات الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة.
7. آل آدم، يوحنا، والرزق، صالح، (1994). المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
8. العيساوي، كاظم جاسم، (2002). دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع.
9. هينجر، ليستر أي، وماتولش، سيرج، (1988). ترجمة أحمد محمد حجاج، المحاسبة الإدارية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض.
10. العامري، محمد علي إبراهيم، (2013). الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
11. عبدالهادي، محمد سعيد، (1999). الإدارة المالية الاستثمار التمويل التحليل المالي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
12. بشادي، محمد شوقي، (1987). الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، دار الفكر العربي، القاهرة.
13. العجلوني، محمود محمد، والحلاق، سعيد سامي، (2010). دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
14. القرشي، مدحت، (2009). دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، عمان.
15. أموسكوف، ستيفن، وسيمكن، مارك، (1989). ترجمة كمال الدين سعيد، المحاسبة الإدارية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض.
16. داود، نعيم نمر، (2011). دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية، عمان.
17. أندراوس، عاطف وليم، (2007). دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الأطر والخطوات، الأسس والقواعد المعايير، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

18. عطية، عبد القادر محمد عبدالقادر، (2008). دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات Bot، الدار الجامعية الطبعة الثانية، الإسكندرية.
19. عطية، عبد القادر محمد عبدالقادر، (2001). دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات Bot، الدار الجامعية، الإسكندرية.
20. النجار، عبدالعزيز محمد، (1993). التمويل الإداري منهج صنع القرارات، المكتب العربي الحديث، القاهرة.
21. حفني، عبد القادر، (1986). الإدارة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
22. حنان، رضوان حلوة، وكحالة، جبرائيل جوزيف، (1997). المحاسبة الإدارية مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
23. الصبح، عبدالحميد مانع علي، وجبران، محمد علي صالح، (2008). المحاسبة الإدارية الجزء الأول، الطبعة الثالثة، صنعاء.
24. مداحي، عثمان، (2009). دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، رسالة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
25. هلالي، فوزية، وعمران خديجة، (2016). جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سعيدة، الجزائر.
26. باعكضة، رواء عبدالرزاق، (2012). أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم، دراسة تطبيقية على سوق الأسهم السعودي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، جدة، المملكة العربية السعودية.
27. خن، فتحي، (2013). أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشروعات الاستثمارية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر.
28. فارس، هياش، وريمة، مناع، (2018). أثر المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، الجزائر.
29. بوقندورة، حورية، (2017). دور المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.
30. نصر، محمد شمس الدين شريف، (2014). دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
31. عبدالملك، مهري، (2013). دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، رسالة ماجستير، جامعة تيبسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
32. المجهلي، ناصر محمد علي، (2009). خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، جامعة الحاج الأخضر، باتنة، الجزائر.
33. بن فرح، زوينة، (2014). المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، رسالة دكتوراة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
34. بوفروعة، سفيان، (2012). نظام المعلومات المحاسبية ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
35. خنفر، مؤيد راضي، والمطارنة، غسان فلاح، (2011). تحليل القوائم المالية، مدخل نظري تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان.
36. الحياي، وليد ناجي، وآل غزوي، حسين عبدالجليل، (2015). حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان.
37. حنان، رضوان حلوة، والبلداوي، نزار فليح، (2012). مبادئ المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان. الأردن.
38. النقيب، كمال عبدالعزيز، (2004). المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
39. نوري، منير، (2012). نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
40. ربيعي، أمينة، (2013). نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
41. ضو، سعيد يحيى، واسماعيل، طارق محمد حسنين (1994). تكاليف التمويل والاستثمار، جامعة القاهرة، قطاع خدمات التعليم التعليمية، التعليم المفتوح، القاهرة.
42. بوركاب، مصطفى، ولافي، إبراهيم، (2015). نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، الجزائر.
43. زغيب، مليكة، وزيرق، سوسن، (2012). دور النظام المحاسبي في دعم الحوكمة في الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر.

44. بن مسعود، نصرالدين، (2010). دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
45. زيرار، حفصة، (2013). دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- المراجع الأجنبية .**

1. Martani, Dwi and Khairurizka, Rahfiani (2009), The effect of financial ratios, firm size, and cash flow from operating activities in the internal report to the stock return, Chinese business review, Vol, 6, Serial, 72.
2. A.J. Merrett & A. Sykes, (1963), the Finance & Analysis of Capital Projects, Green & Co. Ltd., London.
3. Boockholdt, J. L. (1996), Accounting information Systems, 4ed. Irwin, 1996.
4. Peter F. Drucker, (1970), Technology, Management and Society, Harper Co., New York 7th Ed.
5. Gilbert Gordon and Lsreat Pressman, (1978), Quantitative Decision Making For Business, New York: Richard D. Irwin, Inc., Home Wood.
6. Laura L.v.eldkamp, (2005), Media frenzies in markets for financial information, New York University, stern school of business.